

دميثير: نرفض مطلب رئيس وزراء شعبي والحكومة الشعبية تخدم مصالح البعض على حساب الكويت



خلف دميثير الفزري

وصف النائب السابق مرشح الدائرة الثانية خلف دميثير العززي نساء الكويت بالحرائر اللاتي أنجن إبطال الكويت على مر التاريخ وهن من راسخ مع إخوانهن خريطة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مشيراً إلى أن المرأة الكويتية أثبتت أنها أخت الرجال وفي الصفوف الأولى للدفاع عن الكويت في كل مكان وزمان.

وتابع: كما نشكر الله ونحمده على نعمة الأمن والأمان على هذه الأرض الطيبة التي تحكمتها أسرة كريمة في أسرة الصباح الكرام والذين تربطنا معهم علاقة متينة وقوية لا تفرقها أي ظروف ونشترك جميعاً في الحفاظ على الوحدة الوطنية ضد الفتنة ومن يريد أن يزعزع استقرار البلاد.

وأضاف دميثير خلال ندوته النسائية الأخيرة والتي أقامها في مقره بالشيوخ السكني: تألمنا كثيراً لما حدث للكويت خلال الأشهر القليلة الماضية من صراعات وتناحر ومحاربة البعض للبعض وهو الأمر الذي آلم أهل الكويت جميعاً، مبيناً أنه ليست لديه مطالب شخصية لأنه لا يتبع أي حزب أو تيار أو كتلة بل حزبه الكبير هي الكويت وأهل الكويت الذين يجتمعون بالإخلاص والحب لهذا الوطن، مطالباً الناخبين بحسن الاختيار يوم 2 فبراير وأن يكون الاختيار للمخلص الأمين للكويت وألا يكون لديه مطامع أو أجندة خاصة ينفذها عندما يصل للبرلمان، مشيراً إلى أنه لم يكن ينوي الترشح للانتخابات البرلمانية المغفلة ولكن لشعوره بالمسؤولية تجاه الكويت، وقال: لن أقبل أن يشارك أو يدخل البرلمان أي شخص يريد الضرر للكويت وعلينا أن نحارب جميعاً في صف واحد.

وحول مطالبة البعض بحكومة شعبية قال دميثير: نرفض هذا الأمر رفضاً قاطعاً لعدة أسباب منها أنه لا يستطيع أحد أن يقود أي حكومة دون مصالح شخصية إلا إذا كان من أسرة آل الصباح الذين نكن لهم التقدير والاحترام والمحبة وإذا فشل أحد منهم هناك العديد من الكفاءات من أسرة آل الصباح نستطيع قيادة الحكومة، كما أنه إذا كانت هناك حكومة شعبية ستكون لها مصالح شخصية تريد أن تحققها مهما وصل الحياضية فيها وستكون من الأحزاب وهي صاحبة تجارب فاشلة في الدول العربية التي استولت على أموال شعوبها وطبقت أجندتها الخاصة لتحقيق مصالحها وكانت في مصر عبر الحزب الوطني وفي العراق عبر حزب البعث المقبور وهذه الأمور لا تتوافق مع تقاليدنا الإسلامية ولا مع توجه الشعب الذي يعيش أسرة الحكم الكريمة والتي لا تقبل برئيس وزراء من خارجها أبداً وهي الأسرة التي أحببت الشعب وأجهدت الشعب وشاركتنا أحرارنا وأفرحنا على مدى قرون من الزمن، متناسلاً: هل سيكون الحزب الذي سيشكل الحكومة الشعبية شفافاً وواضحاً وصادقاً ويخدم الشعب؟

وتابع دميثير إلى أن التركيبة السكانية خطيرة ويجب أن يعاد النظر فيها وقال: إن عدد الأفراد في الكويت حالياً يقارب الثلاثة ملايين و600 ألف فرد الكويتيين منهم مليون ومائتان فقط وهي نسبة متدنية جداً، موضحاً أن هذا الأمر سيهدد استقرار الكويت الإقامات الذين ملأوا البلاد بالعمالة السلبية غير المحترمة وهذا أمر خطير يجب أن يحل وأن تكون هناك نسبة وتناسب بين عدد أفراد الشعب والمقيمين فيها.

وهو أمر أدى إلى انتشار الجريمة في الكويت بصورة كبيرة خصوصاً من المقيمين والتي حزت مشاعر الشعب وضمايرهم، مطالباً بإيجاد حل لهذه القضية والحد منها حتى تخففت وقال هذا الأمر يكون بمتناول الأسرة والدولة والرجال الأمن والدين وعلماء النفس وأهل الاختصاص.

وأضاف: كما أن هناك الكثير من القوانين المحلية التي لا تطبق ولا تعين على معاقبة تجار الإقامات ومحاسبتهم وهذه القوانين يجب أن تفعل لمصلحة الكويت وتركيبتها السكانية التي أصبح مؤشرها في ارتفاع مخيف مما أدى إلى خلق مشاكل مشتركة مثل ازدياد الشوارع طوال الوقت والاختناقات المرورية التي لم تعد الشوارع تستوعبها حتى مع وجود الجسور والأنفاق.

وأوضح أن قضية البدون أوجدت بسبب إهمال الحكومة التي تهاجست في حلها ولم تعالجها منذ البداية، مطالباً بأن يتم تجنيس البدون المستحقين للجنسية حسب قانون 1995 فوراً ودون تردد، وأن يتم التعامل مع البقية بصورة إنسانية وتوفر لهم الدولة الحقوق المدنية الكاملة.

وأشار دميثير إلى العديد من القضايا التي تهم المواطنين رجالاً ونساءً منها قضية ارتفاع مصاريف المعيشة وتوفير فرصة العمل، واصفاً إياه بالأمر الحقيقي للبلد عندما يتم توفيره وتقوية الاقتصاد، وبين أن 45% من الشعب الكويتي مرتبط في قروض مع البنوك تثقل كاهله الأمر الذي جعل البعض يدمج راتبه مع راتب زوجته للاقتراض بسبب غلاء المعيشة في ظل صمت حكومي ممثل بالبنك المركزي الذي لم يحرك ساكناً ففي الوقت الذي تحسب البنوك نسبة الفوائد على المواطنين بـ 7% تكون النسبة لبعض الجهات الحكومية بـ 1%.

وحول قانون الجسور التي قال: لا يخدم المواطنين المترزمين بل يكافئ المفسدين غير المترزمين، مؤكداً أنه يأمل إذا وصل إلى عضوية البرلمان المقبل أن يقدم قانوناً يقوم من خلاله الحكومة بشراء مديونيات المواطنين من البنوك وتجديدها على المواطنين بغائدة 1% فقط وبذلك تخفف عبئا عن المواطنين في وقت يشهد البلد وفرة مالية تقدر بالمليارات وأن تقفدي الكويت بالعديد من الدول التي حلت مشاكلها الاقتصادية.

وهناك القضية التعليمية التي تفتحت إلى السطح في الآونة الأخيرة وبعد أن كان بيد المدرس 15 درجة يمنحها للطالب ثم تقلصها إلى 3 درجات وهو أمر في غاية الخطورة من خلال تقليل صلاحية المدرس.

كما أن قضية العلاج والقضية الصحية مهمة جدا عند بناء العديد من المستشفيات في مناطق الكويت المختلفة والتي تقلل من الإزدحام في المستشفيات الحالية وتقلل طلب العلاج في الخارج ويحتاج إلى قرار واضح وجريئ مستذكرا القرار الجريء للدكتورة معصومة المبارك حينما كانت وزيرة للصحة وحدث حريق في مستشفى الجهراء وتحملت مسؤوليتها السياسية وقدمت استقالته بكل شجاعة.

وختم دميثير ندوته النسائية مطالباً الناخبات وعموم ناخبي الكويت باختيار الأفضل والأنسب يوم التصويت والذي يخدم الكويت بإخلاص وحب دون مصلحة خاصة وتبنى أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة بناء وعمل ونهضة للكويت مجدداً وأن تقدم لهذه الأرض الطيبة ولو جزءاً بسيطاً مما قدمت لنا، كما طالب أعضاء المجلس المقبل التفرغ لتشريع قوانين تخدم المواطنين ومراقبة أداء الحكومة والتعاون معها من أجل مصلحة الكويت فقط بعيداً عن المصالح الشخصية.

منحازون

أم 2012

استعلم عن أرقام قيود ولجان ناخبي الدائرة الأولى

www.salahkhourshed.com

إسم المستخدم: salah كلمة السر: salah

أخوكم صلاح عبد الرضا خورشيد

أم 2012

للاستفسار: اللجنة الإعلامية

للنساء: 67677882 - للرجال: 66275522

salahkhourshed@hotmail.com @salahkhourshed

وطني الكويت.. وطن الجميع..

البرنامج الانتخابي لمرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المرّي

تعزيز حقوق الرعاية للمسنين والعاق

- الاهتمام بحل مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة ومجهم بالتمتع.
- رفع شأن الاهتمام بالأموال والطفولة وإعطاء المزيد من الحقوق للمرأة الكويتية.
- زيادة راتب الوظيفة ربة المنزل وخفض ساعات عملها والحق بالتقاعد لأم بعد 11 عاماً من الوظيفة.
- إبراز كافة حقوق المرأة الكويتية المرأة والمطلقة وغير اللزومة والمزوجة من غير الكويتي.
- حق جنس أبناء الكويتية المتروجة من غير كويتي.
- حماية الأسرة الكويتية والعائلة الواعدة من استغلال مكتب استقدام العمالة (الخدم).

مشاراً - قضايا وهموم الشباب:

- إنشاء وزارة خاصة للشباب والرياضة.
- رفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص إلى 70%.
- تشجيع المبادرات الإنشائية للشباب.
- تشجيع موظفي القطاع الخاص في القطاع النفطي ومسؤوليهم مع نظرائهم في القطاع العام.
- الاهتمام بتوجهات الشباب الرياضية والثقافية والترفيهية.

حادي عشر - حقوق التعليم:

- إنجاز جنس المستحقين ضمن مهلة زمنية قصوى وإيجاد حل إنساني عادل في الإقامة لمن يبيت عدم استحقاقه الجنسية.
- تعديل قانون الجنسية وتوحيد الجنسية.
- جنس أبناء الأمل والمطلقات.
- تعديل قانون التعليم الإلكتروني المفتوح.

ثاني عشر - في الرعاية الأمنية والقضائية:

- استغلال القضاء وتعزيز الجنس الأمني وتعديل قانون الضمير الدستوري.
- ضم الإدارة العامة للتحقيقات والأدلة الجنائية إلى السلك القضائي.
- تعزيز قوانين محاربة الجريمة وتوسيع صلاحياته بشكل قانوني دستوري وشفاف.
- تفعيل دور جهاز الأمن الوطني وتوسيع صلاحياته بشكل قانوني دستوري وشفاف.
- الاهتمام برجل الأمن من حيث مستوى التعليم ومستوى الدخل والمكانة الاجتماعية.
- تفعيل قوانين المرور وتحديثها والتشدد في تطبيق أحكامها.

ثالث عشر - الدائرة الخامسة:

- اعتبار معظم مناطق الدائرة الخامسة منطقة متكونة جهة تربي الخدمات الطبية بما يستحق مستشفيات ومرافق صحية عاجلة ومتطورة وإقامة منطقة صحية تضم التخصصات الطبية.
- تعزيز الخدمات العامة على جميع المستويات لجميع المواطنين.
- معالجة نوبل اللوث والاطمئنان الدائم إلى إجراءات السلامة والأمن للمنشآت النفطية.
- إنشاء المرافق الترفيهية والأسرية.
- تعزيز أماكن ومرافق الشباب والمرافق الرياضية للذكور والإناث على حد سواء.

بنقل البرنامج الانتخابي لمرشح ناصر عبد الحسن الذي بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية واعتباره ركيزتين أساسيتين للوحدة الوطنية على أن يكون مقياساً للوطنية في الوقت نفسه هو حب الوطن والإخلاص للوطن والولاء للوطن.

تقدم حلولاً علمية وواقعية تعبر عن آمال وتطلعات المواطنين والمواطنات في المدى القريب والبعيد.

وتفصيل البرنامج الانتخابي كما يلي:

أولاً - ترسيخ الهوية الإسلامية:

- الحفاظ على الهوية الإسلامية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي والعمل على تعزيزها وترسيخ مبادئها بينا الخفيف والتأكيد على.
- القيام بالإسلامية الأصيلة وهوية العمل السياسي ومصائر التمسول.
- التصالح وسمن الجوار.

ثانياً - تعزيز الولاء للكويت والوطن:

- بناء دولة المواطنة والؤسسات وتقوية حقوق المواطنين.
- وضع تشريعات تبيد التفرقة والتمييز بين الكويتيين.
- المستور في تعليم الأجيال على حب الوطن والإخلاص للوطن والولاء للوطن وتدريبهم.
- استحداث هيئة عليا للوحدة الوطنية تمتع بصفوة وصلحيات مستقلة.

ثالثاً - إصلاح الحياة السياسية:

- صيانة الدستور وتطبيق جميع مواد وفرض محاولات التبل منه وتعزيز الديمقراطية وحماية حرية الرأي.
- تفعيل قانون الكشف عن الذمة المالية وحرمة قوانين وإجراءات مكافحة الفساد.
- جعل عماد الدولة حقيقاً كمنصة لكل مواطن ومواطنة بدون واسطة ومنه من أحد.
- الرقابة على الأحزاب والشغافية في العمل السياسي ومصائر التمسول.
- تحسين المؤسسات السياسية وتنويعها عن الواسطة والتراع على السلطة.

رابعاً - الإصلاح الاقتصادي والمالي:

- جعل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أولوية أولويات مجلس الأمة والكفولة وسؤالاً إلى التوزيع العادل للثروة (الكويت لنا اليوم والبناتنا غداً).
- رفع معدل دخل الأسرة تناسب مع معدل تكلفة المعيشة المعيشة، زيادة الرواتب سنوياً للموظفين والعسكريين والمتقاعدين زيادة الاعانة الاجتماعية لمستحقيها.
- وذلك وفق للامدة 5 من القانون رقم 49 لسنة 1982.
- الحد من الاحتكارات التجارية وركز الصفقات بيد القلة.
- معالجة ظاهرة القروض الاستهلاكية بإلغائها أو تقسيمها بدون فوائد مع إبعاد أية لعموض من لم يقرض.
- التشدد في حماية المستهلك وحماية المواطنين من الغلاء.

نلتقي

في حب الوطن.. والإخلاص للوطن.. والانتماء للوطن..

وحدة وطنية

تنمية اقتصادية

عدالة اجتماعية

الجنة الإعلامية، 65744444 - 99464444 - 97567777 / اللجنة النسائية، 66130280 - 99461111

@nasalmarri nasalmarri You Tube nasalmarri